مقدمة عامة:

كان جوهر التحليل الاقتصادي الجزئي في القرن 19م ينصب حول سوق المنافسة التامة ،تتميز هذه السوق بوجود عدد كبير من العارضين و الطالبين ، تكون السلع متجانسة بالشكل الذي لا يستطيع من خلاله المستهلك التمييز بين وحدات السلعة المنتجة في السوق، لكل مؤسسة حرية الدخول و الخروج في السوق و ذلك من خلال حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية بدون قيود أو عوائق ، بالاظافة إلى هذا تتميز هذه السوق بالشفافية بحيث تكون كل المعلومات متوفرة فيما يخص حالة العرض, الطلب و السعر السائد في السوق الذي يتحدد نتيجة التفاعل التلقائي بين قوى العرض و الطلب.

لكن مع تعقد المحيط و تطور التكنولوجيا أدى لصعوبة تحقق شروط المنافسة التامة, فان المعرفة الكلية بحالة السوق يصعب تحققها في الواقع , و بذلك تعتبر المنافسة التامة كحالة نظرية , ولا تتحقق في إلا في حالات استثنائية .في ظل هذه الظروف ظهرت هياكل جديدة للسوق تتمثل في المنافسة الاحتكارية و احتكار القلة.

سوف نسلط الضوء في هذا البحث على سوق احتكار القلة الذي يتمثل في وجود عدد قليل من المنتجين مع كثرة عدد المشترين بافتراض أن المؤسسات مستقلة عن بعضها البعض, بحيث تبرز أهمية هذا السوق من خلال كونه يسود معظم الصناعات.فعلى مسيري المؤسسات اختيار الإستراتيجية الملائمة لمواجهة التطور الحالي للمحيط التنافسي.

في هذا الإطار ظهرت نظرية الألعاب الإستراتيجية التي ردت الاعتبار للنظرية النيوكلاسيكية, بحيث تعتبر احد وسائل بحوث العمليات الحديثة التي تستخدم لاتخاذ القرارات في الحالات التي تتميز بصراع بين الوحدات المتنافسة المستقلة , بالإضافة إلى أنها تسعى للوصول إلى إستراتيجية معينة ترضي جميع الأطراف للبقاء في السوق.

كما استخدم بعض الاقتصاديون نظرية الألعاب في شرح سلوك الوحدات المتنافسة المستقلة التي تعمل في سوق منافسة القلة.

أما بالنسبة للجزائر فبعد تحرير الاقتصاد و إعطاء الأولوية في السنوات الأخيرة لقطاع الهياكل القاعدية و البناء، أدى ذلك لبروز بعض المؤسسات لمواجهة الطلب المرتفع، لكن لم يكن عدد المؤسسات كافي لتغطية هذا الطلب مما أدى لظهور حالة احتكار القلة.

سنحاول من خلال هذا البحث التطرق لنظرية الألعاب و الدور الذي تلعبه في اتخاذ القرار و ذلك باستخدام معطياتها في النمذجة على مستوى المؤسسات الجزائرية في حالة احتكار القلة .

إشكالية الموضوع:

هل يمكن استعمال نظرية الألعاب في تفسير مختلف القرارات الإستراتيجية للمؤسسات الجزائرية الموجودة في حالة احتكار القلة ؟

قبل البدء في معالجة هده الإشكالية نضع الفرضيات التالية :

- تعتبر نظرية الألعاب الإستراتيجية كطريقة مساعدة لاتخاذ القرارات في حالة تضارب المصالح بين الوحدات المتنافسة.
- إن القرارات الإستراتجية لا تؤخذ بصفة عشوائية بل بتقنيات و طرق كمية.

سبب اختيار الموضوع:

- الرغبة و الفضول في الاطلاع على هدا الموضوع.
- تزويد المكتبات الجامعية بهذا الموضوع , حيث انه بالرغم من أهميته تقل الدراسات في هذا المجال.
- شعورنا بأهمية الموضوع في ظل التحولات التي يشهدها العالم, و لفت انتباه المسؤولين في المؤسسات الجزائرية إلى فعالية الأساليب الرياضية و دقتها في تحقيق الأهداف للتمكن من مواجهة ظروف عدم التأكد في ظل اقتصاد السوق و المنافسة الخارجية.
- إبراز التوجه العالمي الحديث في استعمال الطرق العلمية الكمية في التسيير و الإدارة.

- التسهيل على الطلبة الباحثين في اقتناء الموضوع خاصة أنه باللغة العربية.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على الأساليب الكمية الخاصة بعملية اتخاد القرارات.
- معرفة أهمية نظرية الألعاب الإستراتيجية.
- التعرف على الآثار الايجابية في تطبيق الطرق الكمية في إدارة المؤسسات .

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي عالجت هدا الموضوع نذكر منها :

- مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان : ''استخدام نظرية الألعاب الإستراتيجية للمساعدة على اتخاد القرارات في سلاسل الإمداد'' من إعداد الطالب : زيدور محمد , تحت إشراف : أ.د.بلمقدم مصطفى سنة 2011/2010.

-- Natalia taratynava, « modélisation par la théorie des jeux des échanges de prévision dans un réseau d'entreprise », Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'école nationale supérieure des mines de Saint-Etienne, spécialité génie industriel.

حدود الدراسة:

يمكن تحديد صعوبات الدراسة فيما يلي:

- صعوبة الدراسة الميدانية و جمع الإحصائيات في هدا المجال.
- قلة المراجع و البحوث المتعلقة بتطبيق نظرية الألعاب الإستراتيجية في سوق احتكار القلة.

ـ المنهج المستخدم و أدوات الدراسة :

إن المنهج المتبع هو المنهج التجريبي الذي يعتمد على الدراسة الميدانية والإحصائية، بحيث يتميز هذا النوع بحقيقة وجود ارتباط بين الإطار النظري للبحث و بين الواقع التطبيقي له، و الذي سنحاول من خلاله الإجابة على الإشكالية المطروحة.

تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول ، تعالج الفصول الثلاثة الأولى الجانب النظري أما الفصل الرابع فيهتم بإسقاط النتائج محتوى الجزء النظري على المؤسسة الجزائرية.

الفصل الأول : الذي من خلاله نحاول توضيح مختلف مفاهيم عملية اتخاذ القرارات, و تطورها في الفكر الإداري , لنختم هدا الفصل بذكر أهم المعايير المستخدمة في آتخاد القرار.
الفصل الثاني: نتطرق إلى مختلف هياكل السوق و سوق احتكار القلة.
الفصل الثالث: الذي نعرض فيه نظرية الألعاب الإستراتيجية , و كيفية الاستفادة منها في آتخاد القرارات.مبينين أهميتها , نشأتها , أنواعها و و مختلف طرق حلها.
الفصل الرابع:سنحاول اختبار نموذج اللعبة الإستراتيجية في تفسير مختلف القرارات الإستراتيجية للمؤسسة الجزائرية في سوق احتكار القلة.

في نهاية بحثنا توصلنا لخاتمة عامة قدمنا فيها النتائج المتعلقة بأهمية استخدام نظرية الألعاب الإستراتيجية في تفسير سلوك المؤسسات الجزائرية.